

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق على كتاب د عطية عدلان

"طوفان الأقصى وما تلاه بين النازلة الشرعية والرؤية الاستراتيجية"

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الحبيب المصطفى أكمل صلاة وأتم سلام، وبعد

فقد وصلني الكتاب المذكور، واطلعت عليه، فوجدت فيه ما يُمدح وما يُنقد، وما يُعدل. وهو حال كلَ كتاب على الأرض إلا كتاب الله تعالى.

وكتابات د العدلان، ليست غريبة عليّ، فقد نقدته نقدا لاذعا من قبل في بحث له بعنوان "مشروع أردوغان والمزايدات المتعامسة"، قلت: "يحاول أن يمدح فيه أردوغان بطريقة وسطية، لا تضعه في موضع الخليفة، كما يفعل د. محمد عباس والشيخ محمد عبد المقصود مثلا، ممن يتعلق بقشة، ولو كانت هي قاصمة ظهر أصل الدين، وفروعه! لكنها تضعه في موقف الحائر المكره المقيد، يريد تطبيق الإسلام، ولا يمكنه". وخلصت فيما قلت وقتها تزييف ما قدم من أعذار عن تطبيق أردوغان للعلمانية[1].

وهذا الكتاب عن نازلة الحاضر، التي أوقعتنا بها حماس وأخواتها، هو جهد جديد، فيه ما هو حسن في الاستدلال، لكنه منحرف عن التطبيق لهوى النفس المائلة إلى الخروج بنتيجة معينة، هو في مجمله جيد، ومحكم في أدلته .. وقد انتهى فيه إلى القول بجواز "تحالف" حماس مع إيران على أساس أن حماس لا ترفع شعارت البدعة أو الكفر بالفعل وإن "حدثت تجاوزات بمدح قادة الروافض "!

ثم عاد وقال إنه يجب أن نعتبر قتلهم للمسلمين وألا نتوافق معهم !! فهناك

---

[1] https://tariq-abdelhaleem.net/ar/post/73259

تضارب وحيرة سببها رغبته الكامنة في نصرة حماس مع صراعه مع نفسه للبقاء داخل إطار الانصاف الشرعي ..

وسأضع هنا بعض النقاط التي رأيت صحة توجيهها، والتي رأيت مجافاتها للحق، واعتسافها في تطبيق الدليل الشرعي، وإنزاله على غير مناطه. فالعدلان يستشهد بالأدلة الصحيحة الصريحة، لكنه يأتي لتطبيقها، فينحرف به المسار وتعوجّ عليه الوجهة!

1. ففي مبحثه الأول جَهِد الباحث أن يثبت أن جهاد الفلسطينيين هو جهاد دفع، وأنه مكتوب على الأمة كلها، ويأثم الحكام لعدم القيام بها!

وبالطبع، فإن ما ذكره لم يختلف عليه اثنان، ولا حتى من العوام، فهو معروف مُتفق عليه.

2. ثم قال إن تعيين هذا الجهاد وقتا ووسيله هو من شأن المقاومين وحدهم، وأنه علينا التشجيع والمستندة لا غير، بلا نقد، حتى لو كانت النتيجة كارثية بكل الأبعاد!

" فإنهم أدرى بذلك من غيرهم، وإنه لا سلطان فوقهم فيما يتعلق بثغرهم، بسبب شغور الزمان وخلو الوقت عن سلطان جامع وولاية لأهل الحل والعقد عامة، وإذا كان ثم نصيحة في هذا الشأن فينتظر بها إلى انتهاء الحرب، والواجب الآن هو التسديد والمقاربة والنصرة والتشجيع والكف عن كل ما يفت في عضض المقاومة، والله تعالى أعلى وأعلم." هـ

3. ولا يخفى ما في هذا من نقض لكل معاني المراجعة والمحاسبة وتحمل المسؤولية العامة وحق النقد. وقصر دور المتضرر، أصلا وفرعا، هو التصفيق الحاد لكل ما يفعله المسؤول وصاحب الولاية عليه! وهو تمام الخلط والخبط والتعصب وازدراء حقوق الناس!

فأولا: إن "المقاومة" كما أسماها ليست في سبيل أصلا، بل هي مقاومة وطنية تهدف إلى "تحرير أرض" من محتل. حتى أنّ أحد قادتها قال إنه ليتحالف مع الشيطان نفسه لتحرير الأرض!

فإدعاء أن عمل المقاومة جهاداً غير منضبط بأي مقياس شرعل، إلا الهوى وأدلة عاطفية تقوم على لِحى المسؤول وابتداء الخطب بالبسملة! وهذا يكفي في عرف أي فقيه إثبات الجهاد في المسألة!

وثانياً، فإن عدم النقض والمحاسبة ليس في نهج الإسلام ولا في سنة رسول الله ﷺ أصلاً، وإلا فهو نقض بمبدأ من أعظم قواعد الإسلام، ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم الوقوف في وجه السلطان الجائر!

وهذا هو لبّ عقيدة المداخلة، تندمج سويا مع فكرة الجهاد، في خلطة فقهية منسقة!

4. ثم في الفصل الذي يليه، يُكثر الباحث من سرد أدلة ونقل أقول، ويحشدها جشدا لإثبات ما توافق عليه الكلّ بلا مخالف من أن جهاد الدفع واجبٌ على مل مسلم ومسلمة دون شروط، وبكل وسيلة! وما أرى هذا إلا من تكثير الأوراق وتفخيم البحث بقول فلان ونقل علان!

ولكن، على كل حال، فإن الزلة هنا، والفجوة في المنطق والخلل في القياس، هو أنه يحاول تمثيل ما حدث في السابع من أكتوبر على أنه "جهاد دفع" بشكله البسيط، الذي تتنزل عليه الأدلة التي سردها، وهو شكل من قام عدو بمهاجمتهم في بيوتهم وهم آمنين، وصار يطاردهم في المنازل والشوارع والحواري، فحينها يكون "جهاد الدفع" الذي تتنزل عليه الأدلة التي سردها، من سقوط غالب شروط جهاد الطلب.

فهل كان هذا هو مناط "المقاومة" في بدء عملية أكتوبر؟!

الجواب: لا، ليس هو المناط عند كل عاقل مبصر بصير، فارغ النفس من الهوى!

فالعدو، وإن كان "جملة وعلى العموم" معتد أثيم غاصب، وإن كان لأهل فلسطين "على الجملة والعموم" حق الدفاع عن أنفسهم واسترداد أرضهم، فإنه لم يكن هناك اعتداء مباشر وقتها على القطاع! بل كانت مناوشات مستمرة بين الطرفين، مع فارق وحشية الكيان وضعف إمكانية المقاومين بالطوب والحجارة، على مدى سنوات!

فالمناط هنا، كما أراه هو جهاد "**دفع من جهة، وطلب من جهة أخرى**" فاختلط فيه المناطان. وهي نقطة خافية خفية يجب تحقيقها ومراعاتها!

والباحث توسل لما يريد أن يصل إليه متدسساً، خطوة خطوة. فقال أولا أن جهاد الدفع واجب، وأن توقيته وشكله منوط بالمقاومين، ثم قرر أن ما حدث بالفعل هو جهاد دفع على صورة المناط المقرر! محاولة قد تُفلح، إلا عند التفنيد والتحقيق ودقة النظر!

ثم يستمر الباحث في الحديث عن جهاد الطلب والدفع، وإثارة نقطة هامة صحيحة، وهي الفرق بين استطاعة المكلف الفرد وبين استطاعة المجموع الذي ينبني عليه قرار الحرب. لكنه مع الأسف لم يستفد منها في بحثه كما سنرى!

ثم يعرج على عدم إبطال الجهاد بعدم وجود الإمام، ردا على يقول مداخلة ابن سلمان وغيرهم من أهل السلطان.

5. لكنه يؤصل أمراً في السياق، يحاول به أن يلج لفكرة أن اتخاذ القرار بالهجوم (الدفعيّ) مباح، على وجه التخفيف في شروطه!

يقول في ص 40 " وكما وقع التخفيف في شروط الوجوب يقع التخفيف أيضا في شروط اتخاذ قرار الحرب، فمما لا شك فيه أن قرار الحرب في جهاد

الدفع لا يتوقف على" الدعوة والبلاغ"! وهو ملام صحيح في ذاته، لكنه، كحلقة في سلسلة التبرير للفعل مشكوك في تطبيقه هنا!.

6. ثم يلج هنا إلى لبّ مسألته، فيترك الأدلة الشرعية جانبا، ثم ينتقل إلى "لو فرضنا"، "ولو كان..." والاعتماد على ما يراه "هو" مناسباً حسب عقله! فينعدم هنا أثر كل ما استدل به، كأن لم يكن! يقول في ص 43:

"لا نملك أن نقول إن شرط الاستطاعة لاتخاذ قرار الحرب في جهاد الدفع مهدرٌ، ولا نستطيع كذلك أنُ نتجاهل الفرق بين جهاد الدفع الذي فُرض على الأعيان، وجهاد الطلب الذي فرض على الكفاية، هذا من جهة الشكل، أما المضمون فإن الانتظار بقرار الحرب إلى حين استكمال الإعداد وتوقع الظفر قد يفضي إلى عدم التمكن أصلا من الإعداد؛ لأن المعتدي لا ينظر المعتجى عليهم حتى يُعدوا إلى أن تبلغ قوتهم مستوى الظفر، ولأن العدو إذا استولى على بلد من بلاد الإسلام فإمه يمثل خطرا داهماً على دين الناس وعلى أرواحهم وأرزاقهم وأعراضهم، فلا يصح التواني جهاده، وليس المسلمون في هذه الحال في سعة من أمرهم كحالهم وهم يرتبون لجهاد الغزو والطلب"

"تمخض الجبل فولد فأراً"!

لو قال هاتين الجملتين دون كل تلك الصفحات من النقول مما يسميها أدلة، لوفر علينا وعلى القراء كل ذاك الجهد! لكن هكذا حال من يتصيد الدليل لنصرة فكرة استقرت في عقله مسبقة، فترى استدلاله غير منطبق على الدليل تارة، أو لا علاقة له به البتة تارة أخرى!

الحقيقة، يا سعادة الباحث، أن ما رأينا، قد بيّن للأعمى أن شرط الاستطاعة قد أهدر إهداراً تاما، غير مسبوق، يصل بمناتخذ قرار "الدفع – الحرب" ذاك إلى درجة الجريمة! فالتبرير اليوم، بسطر كل تلك السطور وتحبير كل ذلك الورق، عبث لا طائل تحته، قد كان من الممكن أن يستخدم في جلسة نقاش حول قرار "الدفع – الحرب"! لكن اليوم، بعد حصيلة سبعين ألف قتيل، ومائة وخمسين ألف جريح، ومليوني مشرد، ودمار كامل شامل تام للقطاع بكل ما فيه، مع ابتداء التجويع والتعطيش وقطع الكهرباء، والاستعداد للهجوم مرة أخرى، مقابل أخذ نيف ومائة رهينة، يستجدون ببيتها اليوم مجرد بقائهم في غزة!

لكن أن يُقال اليوم أنّ الاستطاعة كانت متحققة ولو بدرجة 1%، لهو لغو بارد سقيم لا يستقيم!

ثم من حيث المضمون، فسبحان الله العظيم! ألا ينطبق مقياسك على أي وقتٍ كان خلال السبعة عشر عاماً الماضية؟! فإن جاء أحدٌ وقرر أنه لم يعد بدٌ اليوم، فلنقل في عام 2017 مثلا، وطالب بالبدء "الدفع-الحرب"، فما الفرق بينه وبين السابع من أكتوبر؟! أكانت النتيجة ستتغير عما حدث اليوم؟! لا، السؤال: هل يمكن أن تكون هناك نتيجة أسوأ مما حدث اليوم، على الإطلاق!؟

ثم ألم تكن تلك جريرة الإخوة الذين قتلتهم حماس في مسجد ابن تيمية (جماعة جند أنصار الله)، لأنهم كانوا يطالبون ببدء مقاومة "الدفع-الحرب"؟

فإن قلت: لم تكن حماس لديها "القدرة والاستطاعة" وقتها! قلنا: وهل كانت لديها "القدرة والاستطاعة" في يوم السادس من أكتوبر 2023؟!

7. ثم تأتي الداهية الأكبر، حين يتخلى إخوانيّ عن مبدأ اتباع "المصلحة" لتبرير ما تبين أن لا مصلحة فيه على الإطلاق!! فيضع عنوانا "هل تحقق المصلحة شرط للجهاد؟"

الله أكبر؟!

ونسألك وجماعتك: لماذا إذن اعترضتم على جماعة أخرى، وحاربتم فكرها، ورميتموها بالارهاب وضحالة الفكر والتخريب، حين شنت حملات ضد القوى العالمية، بدعوى أن المصلحة في غير ما فعلوا!؟

بل إن جماعة الإخوان لا يقوم فكرها كله، ومن ثم ما تتخذه من مواقف شوهاء إلا على اعتبار أنه "حيثما وجدت المصلحة فثم الشرع"، العكس، الذي هو أن "حيثما ثبت الشرع فثم المصلحة"!

الآن يأتي الباحث الإخواني ليبرر الكارثة التي ارتكبتها حركة تنتمي إلى تنظيمه، فينقد مقرراتهم كلها! وهذا يمثل قمة العبث الاستدلالي والتلاعب بالنصوص والتلون في النظر الفقهي!

ثم يعرج بعدها باللوم والنقد لمن لَحَى على "المقاومة" ما فعلت من حيث أنها انتصرت، بشكل ما، لعله غيبي في طبيعته! من حيث هو كله متعلق بالحالة النفسية للمسلمين، واستمداد العطف من بعض الغربيين! انظر ص 49-53. وكلها تكرار ممل حقيقة لما يردده عوام الإخوان على منصات التواصل، بأسلوب عربي متزيّن مرصوف!

ثم يصل إلى نتائج هذا المبحث الثاني، وهي ما ناقشناه أعلاه، حيث يقول في النقطة الخامسة منه:

"لا لوم ولا تثريب على المقاومة الفلسطينية في اتخاذها القرار بهجمة طوفان الأقصى؛ لكونها استفرغت وسعها في الإعداد، وليس من الصواب الانتظار؛ لأنّ مخططات العدو لا تنتظر، ولأن الأصل في جهاد الدفع عدم الانتظار بما يزيد من تمكن المعتدي، واللوم إنما يقع على الأمة التي خذلتهم، والواجب بدلا من نقدهم ولومهم الضغط على الحكام ليقدموا شيئا، أو يفتحوا الحدود للمجاهدين."



ونخلص نحن من بياننا على ما قال في ذاك المبحث:

- أنه لا جديد فيه، بل هو مكرور ما يتداوله العوام على النت!
- أنه لا صلة لما أورد من "أدلة شرعية" وما قدم من تبريرات واقعية!
- أن دعوى عدم شرط المصلحة، رغم صحته جزئيا، إلا أنه مخالف لمنهج الرجل وجماعته كلها!
- أن دعوى عدم الانتظار سخيفة غير مبررة ولا مفهومة، ولا محددة بتوقيت. إذ ربطها بالقدرة، فما تحققت القدرة على الإطلاق! وإلا فيكون قصده اختيارها عشوائيا وهو عبث من القول!

8. ثم يأتي المبحث الثالث، الذي هو ملاحاة وتشويه لكل من تحدث بكلمة ضد أحداث طوفان غزة، فيجعل عنوان مبحثه " حكم مظاهرة الصهاينة على المقاومة في غزة"

ولا شك أن هناك من ظاهر المشركين على أهل غزة، ولا أقول، ولا أقبل أن يُقال، على مقاومة حماس، فإن ذلك فيه وضع للأداة محل المنتج، وتقديم الوسيلة على الغاية! فأهل غزة هم الغرض من فعلة حماس (نظن وما نحن بمستيقنين حقا!)، فكذلك فأهل غزة هم من لا يصح مظاهرة المشركين عليهم أصالة، حتى لا تتوه الروابط وتتشابك الخطوط!

أقول إن هناك من ظاهر المشركين على أهل غزة، وعلى رأسهم الصهيوني العميل السيسي، والخائن عبد الله الأردن، ثم الصبي ابن سلمان، ثم تأتي كل حكام العرب في هذه الطبقة. ثم كل من شايعهم من علماء السلطان والمداخلة، فهلاء، عن كاتب هذه السطور كفار مرتدون خارجون عن الملة، لا لما فعلوا في شأن غزة، فذلك عرض من المرض، بل المرض أقدم من ذلك! إنما بسبب رفضهم للشريعة وتنحيتهم لها وقتلهم المطالبين بها!

لكن الباحث، ومن ورائه جماعته، ما صحوا على ارتكاب هؤلاء لمكفرات

في الولاء إلا يوم احتاجوا إثبات دعواهم في موضوع نصرة جماعتهم الفاشلة في غزة!

فسبحان الله على ضعف البصيرة وانحراف البوصلة وسطوة الهوى!

ثم إن هناك من هاجم حماس وطوفانها، ممن لا يناصرون الصهاينة، بل هم ممن يفضحونهم في كتبهم ومقالاتهم وخطبهم وتعاليمهم، أشد مما يفعل الإخوان، الذين ما تجرؤوا على هذا إلا مؤخراً لنصرة حماس، ليس إلا!

واعتبار أن مهاجمة طوفان حماس قرين لمظاهرة الصهاينة لغو بارد لا يصدر عن عاقل، بله عن باحث!

9. ثم نرى ذروة التدليس والإيهام بالباطل في حديثه في المبحث الرابع، عن أن حماس قد اتبعت الناموش الشرعي في حكمها لغزة(!) فيقول:

" فلننظر كيف مضت السنن الإلهية على أهل غزة وكيف تعانقت مع السنن الشرعية، فلقد انضبطت المقاومة في غزة بالناموس الشرعي في باب الجهاد، وانطلقت من الحكم القائل بأنّ جهاد الدفع فرض عين، وأن هذا الفرض يبدأ بأهل البلاد التي تتعرض للاحتلال والعدوان والاستيطان، ثم تنتقل منه إلى منً وراء هذه البلد شيئاً فشيئا إلى أن يعم الأمة كلها "!! ووالله لا أدري أيدخل هذا التلبيس في باب التدليس أم الكذب! لكن أظنه يرفع العدالة عن عدلان، فيصير عدلا واحداً لا غير!!

أي شرع وأي خطة لحماس عن الجهاد العالمي يتحدث الباحث!؟

حكمت حماس غزة سبعة عشر عاما، لم تطبق فيها شرعاً، أبداً، إلا بعض أحكام الشعائر، مثلها في ذلك مثل من حولها من الدول العلمانية الطاغوتية العربية، ومثل حكم عباس للضفة، بلا فرق!



ثم إن حماس ما توقفت أبدا عن التصريح بأنها حركة وطنية تهدف لتحرير أرض فلسطين، لاغير! جاء في ميثاقها:

" تعريف الحركة

حركة المقاومة الإسلامية "حماس" هي حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، مرجعيَّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها."[2]

فإين في هذا يقع موقف حماس من الجهاد العالمي!؟

10. ثم يدخل الباحث في مبحثه الخامس ليطيل النفس في "أحكام الهُدن ومعاهدات السلام"، لعدة صفحات، ينقل فيها أقوال الفقهاء في المسائل المتعلقة بالموضوع.

وأورد الباحث فيها نظراً صحيحا في شأن كامب ديفيد وبقية معاهدات التطبيع غير المشروع.

لكن الباحث استخدم تلك النتائج التي استخلصها، ليقارن بين هُدن التطبيع، والهدن المؤقتة، التي يفرضها الكيان، بعد أن دمر كل شيء، وأخرج حماس من معادلة المقاوم "المجدية" ليحرر رهائنه،لا ليكونهناك سلم مع الحركة، ولا مع أهل غزة!

كيف انتقل الباحث من "معاهدات التطبيع" إلى "وقفٍ مؤقت لإطلاق النار" المقصود منه أصلا رعاية مصلحة العدو المتشوف لنجاة رهائنه، والناتج

2
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/5/1/%d9%88%d8%ab%d9%8a%d9%82%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a6-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%83%d8%a9

الجانبي عنها هو إدخال بعض المساعدات للمساكين الذين قضى على حياتهم طوفان غزة!

هذا مثال للتدليس والتعمية وخلط الحق بالباطل! يستدل الرجل بعدم جواز الاتفاقات التطبيعية، ثم يقفز إلى موقف عسكري، من المعلوم من العقول بالضرورة أن حماس لن تقف في وجه "وقف لإطلاق النار" ولو لساعة، تلتقط أنفاسها، ولتر طريقا يجعلها تستمر في الوجود والتنفس داخل غزة،ولو دون سلاح أو سلطة حكم!

11. ثم يصل الباحث إلى الفصل الأخير من مباحثة الست، وهو عن " أحكام التحالف والاستعانة.. مع الإسقاط على المقاومة". وأحسبه أكثر المباحث معابة، وأشدها تضليلا في الاستدلال، وتحريف الكلم عن مواضعه، إذ هو، في نهاية الأمر، يتحدث عن أهم ما سقكت فيه حماس سقوطا عقديا وشعبيا وحركياً، لا مُذ طوفانها على غزة، بل هو منذ وُلدت على يد مؤسسها أحمد ياسين، ولي الخميني وثورته![3]

فقد قدّم الباحث كعادته، بمقدمات طويلة، لا لوم فائدة منها حقا، إذ ليست في صلب إثبات القضية التي يحاول اعتساف الحكم فيها! لكن، لا بأس فهي زيادة على الأصل قد تنفع ما لا علم له!

ويضع الباحث بعد عشرة صفحات من تلك النصوص (83-93)، أربعة شروط للتحالف، نلخصها في التالي:

1. أن تدعو الحاجة إلى ذلك التحالف أو تلك الاستعانة
2. ألا يكون حكم الشرك أو البدعة هو الظاهر في هذا التحالف

[3] https://www.youtube.com/watch?v=KutDP4r6_-I



3. ألا يؤدي التحالف إلى تقوية شوكة الكافرين أو أهل البدعة على المسلمين المتحالفين معهم أو غيرهم
4. ألا يكون التحالف موجها ضد قوى إسلامية أو طوائف وشعوب إسلامية.
5. ألا يكون التحالف قائما على بنود ومواد تتعارض مع الدعوة الإسلامية أو مع القضايا الكبرى للإسلام والمسلمين أو مع المبادئ الإسلامية الأساسية!

سبحان الله العظيم!

خالف الرجل الشروط الخمسة في تحليله، الذي سعى فيه إلى تقرير أن كل الشروط تنطبق على حالة حماس مع إيران! والهوى غلّاب.

فأولا، التوى الباحث ببعض المفاهيم، مثل تعريفه للحلف، فحقيقة الذي يحدث بين إيران وحماس ليس حلفا بالمعنى الذي قدمه! وهو أن يعين كلا الطرفين أحدهما الآخر في حالة الاعتداء عليه. فكيف ستعين حماس إيران في حال هجوم عليها![4] الحقيقة إنه "استعانة" وليس تحالفا .. فيجب أن يُبحث فيه من زاوية "الاستعانة بالمشركين" حصرا. وهو قد صححها بشروط، وذكر أنها موجودة في استعانة حماس.

فأما عن الحاجة لهذه الاستعانة، فنعم، قد سدّ حكام العرب المرتدون الأبواب على أهل فلسطين، وعلى قضيتها، وعلى المقاومة الوطنية.

والغريب هنا هو ذلك الدوران في منطق هؤلاء المناصرين لطوفان حماس على غزة! فالباحث هنا يقرر أنه بسبب فقدان العون من أي دولة عربية، تعيّن الاستعانة بالفرس. ثم يقول، هو وغيره، أن ترك مناصرة العرب للطوفان

---

[4] انظر على سبيل المثال سخافة القول "وهذا يعني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام اتفاقية دفاع مشترك"! ص86، فأي دفاع مشترك يأمل الباحث بين إيران وبين حماس! ثم استدلاله بوقوف العرب مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ص89! وكأن ذلك كان جائزاً بمجرد فعل الدول العربية له! ثم ما وجه الشبه بين الدول ال



كالخيانة، وكانت الخطة مبنية على أنهم سيتحركون لنصرة إخوانهم! فأي الأمرين نتبع إذن؟ كونهم عالمين بعجز العرب فاستعانوا بالفرس، أن كونهم غير عالمين، وكانوا يتوقعون النصرة من العرب، فأقدموا على طوفانهم لغزة!؟ إن كنتم تعلمون أن العرب لا فائدة منهم، مما دفعكم للاستعانة بالروافض، فلم أقدمتم على تدمير غزة، على أساس أن العرب سيقومون هبة رجل واحد لإعانتكم!؟ دوران سخيف وتناقض منطقي مكشوف!

ثم الحاجة الداعية للاستعانة مقيدة بشروط أخرى أشار إليها الباحث، ثم أغفلها حين أراد التطبيق على طوفان غزة!

مثال ذلك قوله "استدلال المانعين بأحاديث تحريم الاستعانة بالمشركين يمكن الاعتراض عليه بمقابلته بأحاديث أخرى في الباب نفسه تدل على جواز الاستعانة بالمشركين على حرب المشركين، وهي الأحاديث التي استدل بها العلماء القائلون بجواز الاستعانة بالمشركين على قتال المشركين بشروط منها ألا تكون لهم شوكة وألا يكون حكم الشرك ظاهرا، ويمكن أن يقال إن تعارض هذه النصوص إذا أمكن حل عقدته بالجمع لم يصح المصير إلى الترجيح؛ حسب ما هو مقرر في الأصول، والجمع ممكن بحمل الجواز على حال وحمل المنع على حال، فتكون الاستعانة جائزة في حال الحاجة إليها وعدم الخوف من ظهور حكم الشرك أو ازدياد شوكة المشركين، ويكون المنع في الحال المحذورة تلك ."ص 91.

طيب، وأين ذلك الحال والمناط المجيز من استعانة حماس بالروافض!؟

كيف يكون مدحهم والإطراء عليهم، واعتبارهم مسلمين موحدين، واعتبار هلكاهم "شهداء على طريق الأقصى" وتعزيتهم في هلكاهم، الذين قتلوا عشرات، بل مئات الآلاف من المسلمين في سوريا والعراق ولبنان واليمن، لعنة الله عليهم وعلى من والاهم، بل وزيارة بشار واعتباره من المقاومين الأولياء للمقاومة!، كيف يكون هذا، بما فيه من خداع للعوام البسطاء وتحسين لصورة الشرك الرافضي وتقريب أقوالهم وتخفيف آثارها، ليس فيه "وعدم الخوف من ظهور حكم الشرك أو ازدياد شوكة المشركين" كما اشترط!؟ ولا أريد أن أدخل في شركياتهم، وقذفهم عرض رسول الله ليل نهار وتكفيرهم الصحابة أجمعين، إلا لفيفا من سبع أو تسع!

اللهم هذا إفك مبين!

ثم يقول الباحث بعد كل ما أورد من شروط، بكل أريحية وبساطة وجراءة في خلاصته أن "قد اتضح مما تقدم أن تحالف المقاومة الإسلامية بكافة فصائلها مع إيران وأذرعها ضد الكيان الصهيوني جائز بالشروط التي ذكرناها آنفا، وهي إلى الآن متوافرة ولله الحمد، فالجواز ـ إن شاء الله تعالى ـ قائم، ولا تثريب على المقاومة في ذلك، ولا سيما إذا حرصت على الاقتصاد قدر الإمكان في التحدث عن ذلك، والانتهاء عن كيل المدح والثناء لهؤلاء، ونسأل الله لهم التوفيق والسداد والنصر"! ص 97.

بهذه البساطة، دون تفسير لكيفية انطباق تلك الشروط على حال حماس والجهاد، وبمجرد هشّ موضوع التهليل والتكبير للروافض، كما يهش ذبابة عن طبق العسل! على أنها مجرد زلة لا علاقة لها بنشر الكفر وإعانة غير المسلمين من بسط سلطتهم في البلاد السنية، وكل ما اشترطه بنفسه في صحة الاستعانة!



ولا أريد أن أطيل أكثر من هذا القدر في تعقيبي، فالبحث كله، مثله مثل كافة من يتحدثون بعصبية الإخوان عن فشل منهاجهم الذي تمثل في علمانية حماس وسقوطها العقدي واستهتارها بدين الأمة، وولائها وإعانتها على نشر الشرك الرافضي، وتحسين وجهه، وإظهاره في شكل المحبّ لنشر الإسلام، وهم العدو الأول والأسوأ للمسلمين في عصرنا، بل وعبر تاريخنا كله**!**

والله ولي التوفيق.

د طارق عبد الحليم

تورونتو

2025-3-14

1446-9-14